

{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ
وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا
اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا }
المواطنة الشاملة والعدالة

عبد الرحمن السالمي *

صار مبدأ المواطنة في القرن العشرين على الخصوص هو أساس قيام الدول واستمرارها وهو يقوم على خمسة أسس: الحرية، والمساواة بين الناس، والحق في ممارسة الحريات الأساسية، والمشاركة في السلطة، وحكم القانون، وقد ظهرت هذه المبادئ في الحضارة الغربية وتطورت عبر قرون وقرون، وينسبها الأوروبيون إلى البروغ اليوناني، والتطوير الروماني لكن مما لا شك فيه أن سائر حضارات العالم القديم والوسيط أسهمت في التوصل إليها ولولا عذابات الأفارقة والآسيويين ونضالاتهم ضد الاستعباد والاستعمار في القرنين الماضيين لما صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (عام 1948م).

وإذا كان مبدأ الحرية والمساواة من الأمور الإنسانية التي تتناول سائر بني البشر؛ فإن المبادئ الأخرى، لا- يمكن تصور إنفاذها إلا في دولة قائمة، بيد أن السلطات الرسمية وغير الرسمية هي التي أثرت دائماً في الحقين الأولين الأساسيين: الحرية والمساواة، واللذين تأسست عليهما الحقوق الأخرى الفرعية والمتكاثرة، وهكذا أقبل الفلاسفة والفقهاء الدستوريون على التفرقة بين الدولة والنظام، فالدولة ضرورية لتمكين (الاجتماع) البشري من الاستمرار والازدهار وإنما الأنظمة المختلفة التي تسود في هذه الدولة أو تلك هي التي تلحق بها الأوصاف الإيجابية أو السلبية مثل نظام ملكي أو جمهوري، وتأتي بعد ذلك التوظيفات الفرعية مثل ديمقراطي أو استبدادي، وفي الديمقراطي هل هو برلماني أو رئاسي... إلخ، وقد جرى التطرق إلى هذه المسألة هنا لأن أنظمة الحقوق الأساسية كان بعضها ملكياً والآخر جمهورياً، وقد كان المسلمون يُسمون نظامهم خلافة أو إمامة، والذي قام في الأصل على الشورى والعدالة والمساواة والحرية، بيد أن التجربة التاريخية لامتناع النظام أو الأنظمة اختلفت من عصر لآخر، ومن حاكم لآخر، وصحيح أنه ما جرى إقرار مبدأ الحرية لسائر الناس، لكن مسألتي المساواة والعدالة فرضتا قيوداً شديدة على ممارسة العبودية، التي كان الغربيون على أي حال هم أول من ألغاهما بالقانون والممارسة.

وعندما نتحدث عن هذه التطورات والتحديات المستجدة، نجدنا نتطلع باعتزاز إلى القرآن الذي قرّر في كثير من آياته مبدأ المساواة في الخلق والقيمة الإنسانية، وجعل

الحرية فضيلة ثمينة شجع على النضال من أجل شموليتها، واعتبر (العدالة) ثلاثة أضلاع المثلث في مقولاته الرئيسية، ويمكن القول إن القرآن أقر أيضاً أو طلب تحقيق المقولات والمبادئ الأخرى مثل الحق في الحريات الأساسية (يسمونها علماء أصول الفقه: المصالح الضرورية أو مقاصد الشريعة) ونَصَرَ المشاركة في إدارة الشأن العام من طريق القول بالشورى، ولا-جدال في أن حكم القانون يتصل بعدة منافع طلبها القرآن مثل المساواة والقانون الواحد الذي يحتكم إليه سائر المواطنين (الشريعة) والعدالة التي يتكرر طلبها في القرآن عشرات المرات؛ ليس في العدل القضائي فقط؛ بل وفي العدل السياسي، والعدل الاقتصادي أيضاً.

على أن ذلك كله لا ينبغي أن يدفعنا للوقوع في إطار التأصيل أو المقولات الاستردادية بالذهاب إلى أن كل منظومة (المواطنة) التي تطورت بالغرب كانت موجودة لدى المسلمين منذ عصر الإسلام الأول، فالواقع أن مفاهيم المواطنة لم تكتمل إلا في ظل قيام الدولة الوطنية والقومية، ودولة السيادة الشاملة، فقد تأسس كل شيء في التجربة الإسلامية على الأمة، لكن الأمة ليست هي ما أطلق عليه الأوروبيون اسم القومية، فالروابط داخل الأمة في الإسلام عمادها الدين، بينما الروابط داخل القومية هي بالإضافة على اللغة روابط طبيعية مثل الجغرافيا والأعراق واللغة. وهكذا فإن الأمة في التجربة الإسلامية أكثر رحابة، لكنها أقل تحديداً، وكان لابد من تحقق سياقات وشروط أخرى في ظروف مختلفة لكي يصل الأوروبيون لاعتبار القومية هي قوام الأمة.

وبذلك فإننا عندما نذهب إلى أن المواطنة هي عماد الأنظمة السياسية نربط ذلك بالدولة الحديثة، فالمعاني الكبرى مثل المساواة والحرية وحكم القانون هي معاني وجدت تحققاً لها في تجربتنا التاريخية وبدرجات متفاوتة، في حين أن الحقوق الأساسية التي تتضمن المشاركة على قدم المساواة ما عرفت تحققاً أو سعيًا لذلك إلا في الدولة الحديثة التي تطور فيها معنى الأمة والقومية، ونظام الدولة المرتبط بهما.

على أن هناك أمراً آخر تقدم في التجربة الإسلامية الوسيطة، وكان الدافع للصيرورة إلى إعادة المعالجة في هذا العدد من المجلة بعد العدد الخامس عشر، فالدولة القومية الحديثة هي دولة اندماجية قاسية لا تتيح أي قدر من التمايز والرحابة لقيامها على الأصل العرقي، بينما تقتضي المواطنة الشاملة اليوم الانفتاح على التعددية التي قال بها القرآن الكريم منذ اللحظة الأولى، فالمجتمعات البشرية متنوعة الأصول (الشعوب والقبائل) والعلاقات بداخلها وفيما بينها تقوم على التعارف (الاعتراف) والاعتراف يعني أن الأبيض والأسود والريفي والحضري والمتحدث بالعربية أو بغيرها هؤلاء جميعاً يمكن أن يقيموا دولة وينشئوا نظاماً مشتركاً، يتمتعون فيه جميعاً بميزات وشروط المواطنة الكاملة وعلى قدم المساواة، وقد احتاج الأمر في الدول الحديثة إلى نضالات وحروب وثورات حتى جرى التوصل إلى مقولة وممارسة دولة التعدد الثقافي والديني والسياسي والاجتماعي ومع ذلك ما تزال (المواطنة العالمية) التي حلم بها منشئو (الأمم المتحدة) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مسيرة التحقق عملياً، وهو أمر قال به القرآن من خلال التعارف منذ أربعة عشر

قرناً، وهذه الدعوة القرآنية تدعو إلى مسؤولية عالمية كونية بين البشرية دون تفرقة، وهذا ما يلزم الاجتماع والتعارف والنظرة المنفتحة بينهم وإن كانت فكرة (المواطنة الكونية العالمية) أثبتت من جانبها فشل وأنانية تجذب الإنسان إلى مصالح إقليمية محددة، ما أن تنتهي تلك المصلحة حتى ينتقل إلى أخرى، وهنا يفقد الإنسان خصوصية قيمه العرقية والتاريخية واللغوية، ويقيم قيم أخرى، فليس هنالك مانع من بحث المصلحة والانتقال إليها؛ لكن هذا الانتقال يلزمه تبني القيم المحيطة به والدفاع المشترك عن ذلك الإقليم والنظرة المصلحية الكلية بما تعكس مصداقية المواطنة.

فالوحدة السياسية والاجتماعية ممكنة بحسب القرآن؛ لأن الله - سبحانه - خلق البشر من نفس واحدة، وتعدد الذكورة والأنوثة والقرابات ذلك كله لا ينفي الوحدة ولا يدعو للانكماش، لأن الجميع من خلال التعارف سوف يكونون متساوين من كل وجه تحت ميزان الإيمان بالخالق الواحد والعدالة الشاملة، وقد أثبت القرار الدولي لا يمكن أن يتبنى ما لم تكن هنالك نظرة عالمية مشتركة وتوحد القرار تجمع بينهم والأمثلة اليوم على هذه كثيرة كالاحتباس الحراري، والأمن العالمي ضد الإرهاب، والحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان والاقتصاد الرأسمالي الحر .. وغيرها.

إن الإدراك الواسع لهذه الجدلية بين القديم والحديث، والأصيل والوارد واختلاف الشعوب والأمم والدول؛ كل ذلك يدفع لمواجهة المشكلات بالمواطنة الشاملة في ظل العدالة، فالعدالة هي العلاقة الرابطة المنشورة في التعارف الدولي، والحاكم والمحكوم (اعدلوا هو أقرب للتقوى) (ولا تنسوا الفضل بينكم).